S/2025/85

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
6 February 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 4 شباط/فبراير 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي السادس لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المقدَّم عملا بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)، على نحو ما أعاد المجلس تأكيده في الفقرة 19 من قراره 2743 (2024). ويتضمن هذا التقرير ما طُلب من معلومات مستكملة عن مصادر الاتجار بالأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية والطرق التي تسلكها، وعن أنشطة الأمم المتحدة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الوثيقة وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

140225 130225 25-00725 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المقدَّم عملا بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)

مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023) على نحو ما أعاد المجلس تأكيده في الفقرة 19 من قراره 2743 (2024). وعلى وجه التحديد، كلّف مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بأن يقدّم إلى المجلس عن طريق الأمين العام، مرة كل ثلاثة أشهر وبالتزامن مع دورة الإبلاغ لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تقريرا عن مصادر التدفق غير المشروع للأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة والطرق التي تسلكها، وعن أنشطة الأمم المتحدة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، وهي فترة شهدت استمرار حالة عدم الاستقرار في هايتي على الرغم من الانتشار الجزئي للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي أذنت بها الأمم المتحدة[1].

2 - ويتناول المكتب في هذا التقرير التصاعد الشديد لعنف العصابات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، وبعض الأطراف السياسية والاقتصادية المحددة المسؤولة عن دعم الشبكات الإجرامية. ويُوضح فيه كيف تستغل عصابات عديدة متنفذة وسائل التواصل الاجتماعي كأداة في الدعاية والتجنيد. ويتناول المكتب فيه أيضا تطور علاقات أوساط الاتجار بالمخدرات في هايتي مع شبكة صغيرة نسبيًا من النخب من عالمَيْ السياسة والأعمال أدارت تجارة المخدرات من وراء الكواليس في العقود الثلاثة الماضية. ويتضمن التقرير معلومات مستجدة عن الحوادث الأخيرة للاتجار بالأسلحة والذخيرة وتهريب المهاجرين. وفي الأخير، يستعرض المكتب آخر قضايا الفساد وغسل الأموال، ويتطرق بإيجاز إلى الأنشطة غير المشروعة المتصلة بتجارة ثعبان البحر على صعيد هايتي وعلى الصعيد الدولي.

تصاعد عنف العصابات

3 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا ملحوظا في الاشتباكات بين العصابات والشرطة الوطنية الهايتية وما يُسمى بـ "جماعات الدفاع عن النفس" وجماعات العدالة الأهلية. وارتفع عدد الوفيات والإصابات المسجلة الناجمة عن العنف وعدد حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها وعدد حالات النزوح ارتفاعا ملحوظا[2]. وبعد أن خفّ عنف العصابات مؤقتا في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر 2024[3]،

(1) المهمة الأساسية المناطة بالبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني هي دعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية لاستعادة سيادة القانون وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات من خلال تقديم الدعم وتأمين البنية التحتية.

(2) انظر www.iom.int/news/haiti-displacement-triples-surpassing-one-million-humanitarian-crisis-worsens.

(3) شهدت هذه الفترة هدنة بين العصابات حسب التقارير. انظر Global Initiative against Transnational Organized Crime, "Haiti, caught between political paralysis and escalating violence", 25 November 2024.

اندلعت اشتباكات عنيفة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024[4]. فخلال أسبوع واحد في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر على سبيل المثال، قُتل ما لا يقل عن 150 شخصا في اشتباكات عنيفة وفرّ أكثر من 000 40 شخص من منازلهم في بورت أو برنس في خضم تصاعد عنف العصابات[5]. ونجم أكثر من نصف هذه الوفيات عن تبادل إطلاق النار بين أفراد العصابات والشرطة الوطنية الهايتية.

4 - ونتيجة تصاعد أعمال العنف في الأشهر الأخيرة، سجلت هايتي مستويات مذهلة من أعمال العنف المميتة في عام 2024. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن ما يقرب من 600 5 حالة وفاة ناجمة عن العنف وقعت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، علما بأن هذا العدد قد يكون أقل من العدد الحقيقي[6]. ونزح أيضا عشرات الآلاف من الأشخاص في الأشهر الأخيرة في ظل إحكام العصابات سيطرتها على المراكز الحضرية الرئيسية[7]. ويقدر عدد النازحين داخليا في البلد حاليا بما عدده 000 000 1 نازح ويواجه أكثر من مليوني هايتي حاليا مستويات جوع ترقى إلى مستويات الطوارئ[8].

5 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع العديد من حوادث القتل الجماعي. وعلى وجه التحديد، ارتكبت عصابة *غران غريف* في 3 تشرين الأول/أكتوبر مذبحة في منطقة أرتيبونيت ذهب ضحيتها 115 شخصا على الأقل، وأتى ذلك، حسب التقارير الواردة، ردًا على محاولة المجتمع المحلي وجماعات الدفاع عن النفس مقاومة أعمال الابتزاز[9]. ووقعت جريمة قتل جماعي أخرى في 6 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 في منطقة وارف جيريمي في سيتي سولاي[10]. فحسب التقارير الواردة، أمر زعيم عصابة معروفة باسم ألتيس "ميكانور" مونيس بإعدام 207 أشخاص (134 رجلاً و 73 امرأة، معظمهم من كبار السن) اتهمهم بالسحر والتسبّب في مرض طفله[11].

(4) أشارت المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى حدوث "تفاهم" بين العصابات الرئيسية في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر، وإلى انخفاض مؤقت في عدد الاشتباكات مع الشرطة، وتناقص جرائم القتل خلال الفترة نفسها. انظر "Haiti, caught between political paralysis and escalating violence".

(5) انظر UN News, "Haiti: Over 20,000 flee as gang violence spurs mass displacement", 18 November 2024؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "هايتي: مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يحثّ على إنهاء العنف المتصاعد في بورت – أو – برنس" 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(6) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "سقوط أكثر من 600 5 قتيل نتيجة عنف العصابات في هايتي خلال العام 2024، بحسب أرقام الأمم المتّحدة" 7 كانون الثاني/يناير 2025.

(7) UN News, "Haiti: Over 20,000 flee as gang violence spurs mass displacement"; and UN News, "As violent gangs extend control in Haiti, UN commits to staying the course", 21 November 2024.

(8) International Organization for Migration, "Situation de déplacement en Haïti – round 9", December 2024.

(9) Sandra Pelligrini, "Pont-Sondé massacre marks a surge in Gran Grif's deadly campaign in Artibonite", Armed Conflict Location & Event Data, 11 October 2024; and Evens Sanon and Pierre-Richard Luxama, "The death toll in a gang attack on a Haitian town rises to at least 115", Associated Press, 9 October 2024.

(10) Vanessa Buschschlüter, "Haiti gang kills 110 people accused of witchcraft", BBC News, 9 December 2024.

(11) وفقا لمعلومات واردة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 16 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد استمرت المجزرة بعد ورود هذه المعلومات، مما يعني احتمال أن تكون الأعداد غير نهائية.

6 - وعززت العصابات إحكام سيطرتها على أجزاء كبيرة من العاصمة وفي المناطق المتاخمة للجمهورية الدومينيكية (انظر الأشكال الأول إلى الثالث). فطوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، كثفت العصابات التابعة لتحالف *فيف أنسانم* هجماتها في بورت أو برنس وكروا دي بوكي وكارفور وما حولها، وفي مناطق الموانئ والمناطق الحدودية، بما في ذلك منطقة مالباس القريبة من الجمهورية الدومينيكية. ومن الحالات الأخيرة لبسط العصابات سيطرتها في العاصمة استيلاؤُها على أحياء سولينو ونازون ودلماس 32 ودلماس 19 وكريست - روا منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وتضم هذه الأحياء التي تُعتبر آخر الحصون الواقية لمنطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى ما عدده 34 مدخلا إلى المناطق المركزية لمدينة بورت أو برنس.

7 - ومن التطورات البارزة توغلُ العصابات في حيّ بيتيون فيل الذي يسكنه الأثرياء. فعلى سبيل المثال، شنّت عصابة *غراند رافين*، بقيادة زعيم مؤقت يدعى "شين روج"، هجوما على حيّ لابول 12 في مرتفعات حيّ بيتيون فيل، ولكن تردد أن زعيما آخر يدعى "ديدي" نُصّب زعيما للعصابة وبات الآن يدير المنطقة. وشنّت عدة عصابات هجمات طوال شهر كانون الأول/ديسمبر للسيطرة على حيّ بيتيون فيل. وبالتزامن مع ذلك، اقتحمت أيضا مجموعاتٌ من عصابة باز طالبان، التي يقودها جيف لاروز (المعروف باسم "غوو لوا")، منطقة سارت الواقعة شمال مطار توسان لوفرتور الدولي.

الشكل الأول

خريطة المناطق التي تسيطر عليها العصابات في وسط مدينة بورت أو برنس، كانون الأول/ديسمبر 2024

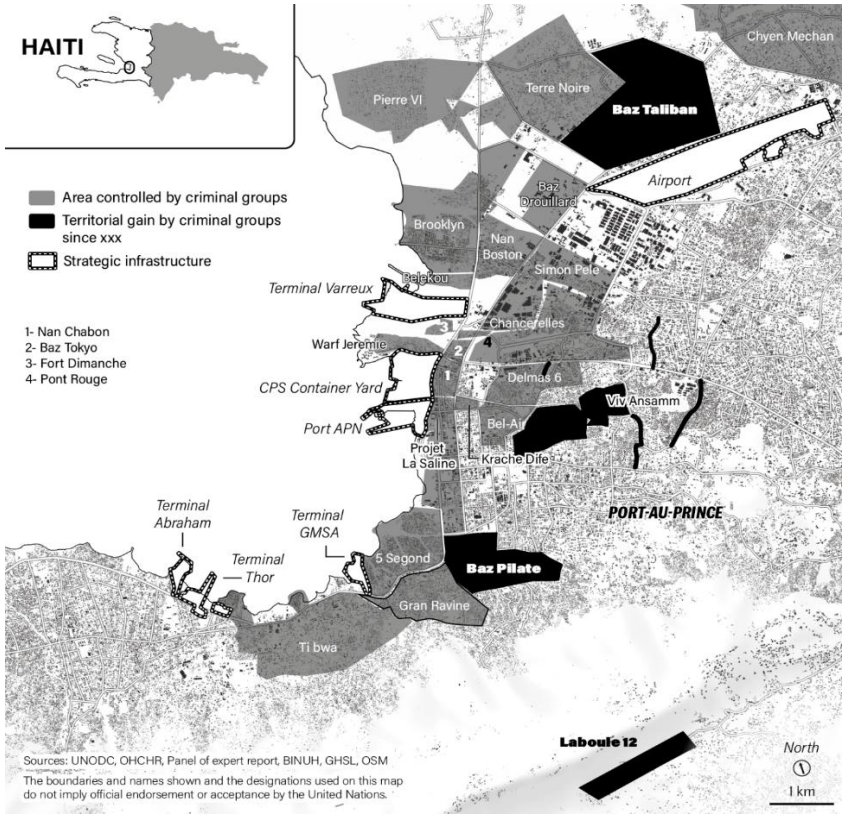

الشكل الثاني

خريطة المناطق التي أصبحت تسيطر عليها العصابات حديثا في وسط مدينة بورت أو برنس، كانون الأول/ديسمبر 2024

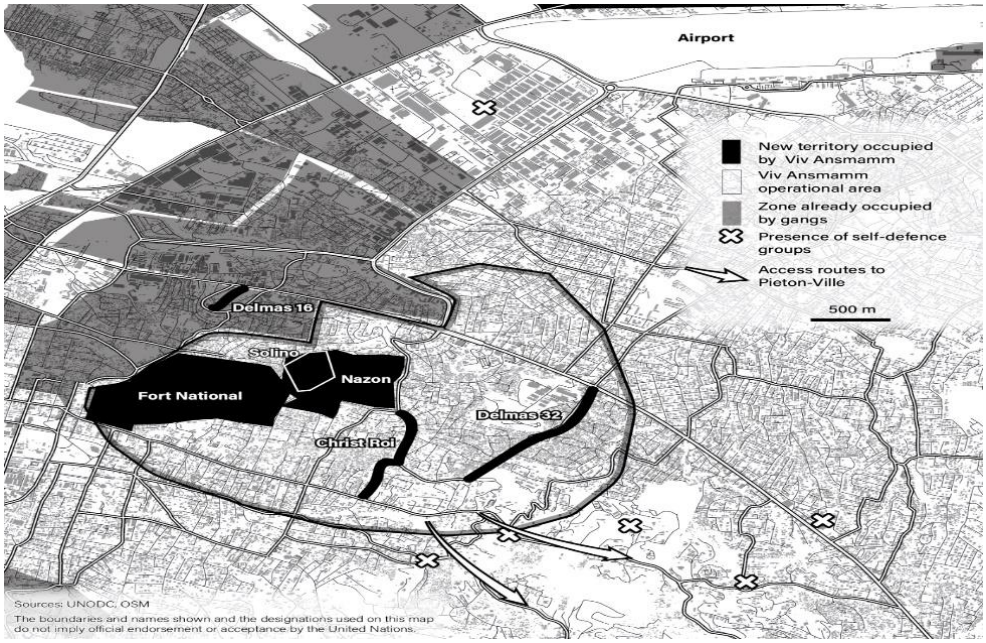

8 - وشُنّت عدة هجمات خارج العاصمة، بما في ذلك على الساحل الشمالي لخليج غوناف. وكما ذُكر أعلاه، هاجمت عصابة *غران غريف* في 3 تشرين الأول/أكتوبر السكان في بلدة بونت سوندي، فقتلت 115 شخصا على الأقل في واحدة من أكثر الحوادث دموية على الإطلاق في المنطقة. ويبدو أن الهجوم كان انتقامًا من السكان الذين اتهمتهم العصابة بدعم خصومهم المحليين[12]. وشنت جماعات إجرامية، مثل العصابة المسماة "5 سيغون" والعصابة المسماة باز طالبان، عدة هجمات عقابية على بلدية أركاهي أيضا في الفترة من 10 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر. وأجبرت هذه الحوادث آلاف الأسر على الفرار من منازلها. وقُتل حسب التقارير الواردة ما لا يقل عن 20 شخصا، منهم أطفال ورضّع، في 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر في بلدية بيتيت ريفيير دو لارتيبونيت.

(12) Pelligrini, "Pont-Sondé massacre marks a surge in Gran Grif's deadly campaign in Artibonite".

الشكل الثالث

خريطة سيطرة العصابات في بورت أو برنس والمناطق المحيطة بها، كانون الأول/ديسمبر 2024

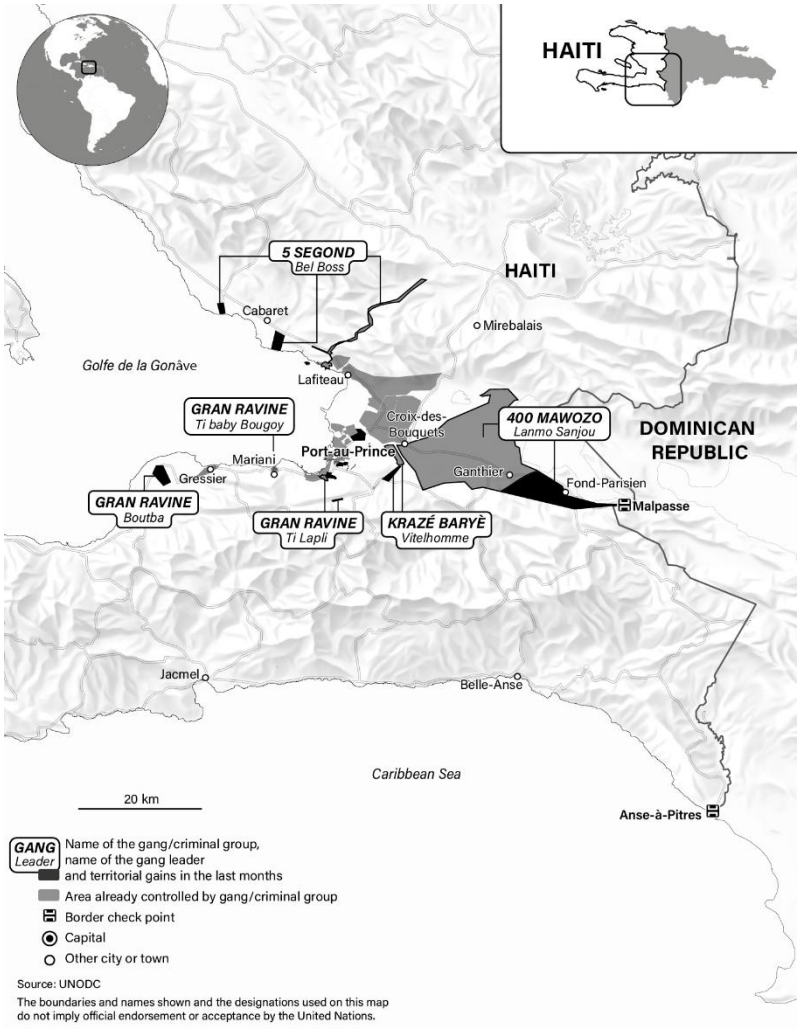

9 - ويبدو أن تصاعد عنف العصابات مرتبط بالتطورات السياسية في العاصمة وأجزاء أخرى من البلد. فقد أثّر تنازع العديد من الأطراف السياسية على السلطة في حدّة وديناميات العنف في العاصمة والمناطق المحيطة بها. وبلغت حدة الخلافات بين أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي والحكومة المؤقتة السابقة ذروتها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر عندما أصدر المجلس مرسوما يقضي بتعيين أليكس ديديي فيس - إيمي رئيسا مؤقتا للوزراء ليخلُف غاري كونيل. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ السيد كونيل بتعيين السيد فيس - إيمي رئيسا للوزراء، وشدد على أهمية الوحدة والتضامن ليمضي البلد قدمًا. ودعا زعماء عصابات، منهم جيمي شيريزييه (المعروف باسم "باربيكيو")، متحدثا باسم تحالف فيف أنسانم، علنًا إلى إنهاء المجلس الرئاسي الانتقالي.

10 - وفي نفس اليوم الذي نُصّب فيه السيد فيس - إيمي رئيسا مؤقتا للوزراء، تعرضت أربع طائرات تجارية لإطلاق النار عليها، مما أدى إلى إغلاق المطار الدولي في بورت أو برنس. وحظرت إدارة الطيران الاتحادية في الولايات المتحدة دخول طائرات الولايات المتحدة المدنية إلى أراضي هايتي ومجالها الجوي حتى أواخر آذار/مارس 2025، وحظرت عدة شركات من شركات الطيران الدولية أيضا على طائراتها

وطواقمها دخول أراضي هايتي. وتستغل العصابات الإجرامية انعدام الاستقرار المؤسسي لإحكام سيطرتها بشكل ثابت على المناطق الرئيسية في العاصمة. وتقدر الأمم المتحدة أنها أصبحت تسيطر على أكثر من 85 في المائة من المدينة[13].

11 - ولم تنتشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني انتشارا كليا بعدُ، في ظل مواجهتها تحديات تمويلية ولوجستية، ولذلك واجهت صعوبات في دعم جهود الشرطة الوطنية في قمع العصابات واستعادة الاستقرار. ونظرا لأن البعثة تفتقر حاليا إلى الموارد الكافية والمستدامة والمعدات والقدرات المتخصصة، فقد تأخر نشر عدد كاف من الأفراد يكون من شأنه تمكين البعثة من أداء المهام الموكلة إليها.

12 - وفي رسالة مؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى الأمين العام، طلب ليسلي فولتير، الرئيس بالتناوب للمجلس الرئاسي الانتقالي تحويلَ البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم، في غضون 60 إلى 90 يوما، تقييما شاملا للسياق الراهن في هايتي، مشفوعا بتوصيات على المستوى الاستراتيجي تشمل مجموعة كاملة من الخيارات المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، شجع مجلس الأمن، في بيان صحفي، البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على تسريع وتيرة انتشارها، ودعوا إلى تقديم المزيد من التبرعات والدعم إلى البعثة.

13 - وينبغي ألا يُنظر إلى عنف العصابات على أنه عشوائي وفوضوي، بل على أنه أفعال متعمدة وهادفة يُتوخى منها تحقيق أهداف محددة. ووفقا للتقارير الواردة، يحافظ العديد من زعماء العصابات (بمن فيهم أفراد فُرضت عليهم جزاءات[14] وكذلك أشخاص صدرت في حقهم في هايتي والولايات المتحدة إدانات و/أو سُجنوا بتهمة الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والفساد) على علاقات قوية مع مجموعة من الجهات الفاعلة في عالميْ السياسة والأعمال داخل البلد وخارجه. وتراجع الاقتتال بين فصائل العصابات إلى حد كبير بالتزامن مع تزايد إحكام العصابات سيطرتها على بورت أو برنس والمدن والبلدات الأخرى والبنية التحتية للطرق والموانئ.

14 - وتتزايد المخاوف كذلك من تزايد جماعات "الدفاع عن النفس" وجماعات العدالة الأهلية التي يبدو أن بعضها تؤدي المهام الأمنية التي لم تعد الشرطة الوطنية الهايتية تؤديها. وأدى استفحال حالة انعدام الأمن واستمرارها إلى تقليص المنظمات الدولية وعدة كيانات غير حكومية وجودَها في العاصمة. وقلصت الأمم المتحدة وجودها في بورت أو برنس، لكنها حافظت في الوقت نفسه على الأنشطة البرنامجية الإنسانية والإنمائية الحيوية والخدمات الأساسية الداعمة للمساعي الحميدة.

نشاط العصابات على وسائل التواصل الاجتماعي في هايتي

15 - يزداد حضور العصابات الهايتية على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التواصل المشفرة. فهناك أدلة وافرة، على مدى العامين الماضيين، على بث زعماء العصابات التهديدات وتفاعلهم مع المؤثرين وتحريضهم على العنف ضد المعارضين السياسيين والصحفيين عبر شبكة الإنترنت. ففي عام 2020، عندما سعى جيمي شيريزييه المعروف باسم "باربيكيو" إلى توحيد صفوف العصابات المتحاربة ضمن

(13) UN News, "As violent gangs extend control in Haiti, UN commits to staying the course".

(14) هذه الجزاءات فرضتها الجمهورية الدومينيكية، أو كندا، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاتحاد الأوروبي.

التحالف المسمى "أسرة جي 9 وحلفاؤها"، أعلن عن ذلك على موقع يوتيوب. وحث متابعيه، في منشور منفصل على منصة إكس يُزعم أنه يعود إليه، على "نهب كل شيء".

16 - ولا يقتصر نشاط العصابات على المنصات الرائجة، بل تنشط أيضا على منصات المراسلة المشفرة، وتسعى من وراء ذلك إلى الترويج للسرديات الإجرامية واستعراض القوة ونزع الشرعية عن مؤسسات الدولة وتجنيد أعضاء جدد. وفي عام 2022، أرسل زعيم العصابة المسماة "5 سيغون"، وهو جونسون ("إيزو") أندريه، رسائل إلى "جنوده" يطلب فيها منهم الانتقام من عمليات قتل ارتكبتها عصابات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي بث على تطبيق تيك توك في عام 2024، حثّ شيريزييه زملاءه من زعماء العصابات، مثل عصابة فيتيلوم، وأنصارهم على اعتقال أربعة مراسلين إذاعيين قائلا: "اعتبروا الصحفيين أعداءً ينبغي معاقبتهم بالموت إذا عارضونا ... يجب إسكات الصحفيين الذين يدافعون عن طبقات النخبة"[15].

17 - وتقوم العصابات بشكل متزايد بالترويج لأنشطتها الإجرامية والاحتفاء بها من خلال حضورها على شبكة الإنترنت. فقد عقد زعماء العصابات المتحالفة ضمن تحالف فيف أنسانم جلسات بخاصية البث المباشر على تطبيق تيك توك للاحتفال بإنجازات وبعمليات اختطاف، وتخويف الخصوم، وتحميس المجندين، بل وللترويج لسردية مفادها أنهم يقدمون "خدمات اجتماعية" ويحشدون لما سموه "ثورة" مشروعة. وتسمح خاصية البث المباشر للزعماء بتجاوز وسائل الإعلام المطبوع والمذاع وتسريع انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة. وتُنشر على مجموعات واتساب غير العامة بشكل روتيني صورٌ تبدو فيها أعمال عنف شديد، بما في ذلك أعمال الاغتصاب.

18 - ويشكّل الاستخدام المكثف للمنصات الرقمية مصدرا للإيرادات أيضا. فبعض منصات التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين فرص كسب المال، حيث يمكن الحصول على أموال بناء على عدد المتابعين وتلقي تبرعات عبر الإنترنت. ويستدعي توجيه الأموال إلى العصابات والشبكات الإجرامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المزيد من التحقيق. وتشير عدة تقارير إخبارية إلى أن أحد زعماء العصابات، وهو رينيل دِستينا (المعروف باسم "تي لابلي") قدم "هدايا" إلى مؤثرين من هايتي، ومنهم المؤثرون الذين يسمّون أنفسهم Tati Mendel و Commandant و Parrola و Belle-Enfant و Trapalman، وجميعهم يقيمون في الولايات المتحدة. وقد تتراوح الهدايا المقدمة على منصة تيك توك من بضعة سنتات إلى مئات الدولارات، ويمكن للمستلمين اختيار أن تُصرف لهم حصة من التبرع نقدا.

19 - ولم تضع حكومة هايتي بعدُ تشريعات واضحة بشأن الجرائم السيبرانية، ناهيك عن وضع سياسات لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي وفرض عقوبات على إساءة استخدامها. ونتيجة لذلك، تنشط العصابات وغيرها من الجماعات الإجرامية على الإنترنت، بما في ذلك على منصات التواصل الاجتماعي، في ظل إفلات تام تقريبا من العقاب. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعا المدعي العام في بورت أو برنس، فرانتز لويز جيست، منصات التواصل الاجتماعي (دون تسميتها بأسمائها) إلى "حظر أو حذف" حسابات زعماء العصابات الرئيسيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، دعت لجنة تابعة لحكومة هايتي إلى حظر مشاركة أو نشر "مقاطع الفيديو الإجرامية" على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن المقترحات التي طرحتها هذه

(15) من المراسلين المستهدفين غيريه ديوسول، وجوني فرديناند، ولوكو ديزير، وإيساو سيزار.

اللجنة تعليقُ خدمات الهاتف والملاحقةُ الجنائية. ولم ينص المقترح على وضع أي آليات لإنفاذ هذه العقوبات الداخلية.

20 - وعلى الرغم من دعوات المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، فإن شركات وسائل التواصل الاجتماعي كانت بطيئة في الاستجابة. وهناك أدلة محدودة على فرض ضوابط أكثر صرامة على محتوى حسابات العصابات والشبكات الإجرامية.

التحقيق في الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة في هايتي

21 - قرر مجلس الأمن تعزيز مجموعة من تدابير الجزاءات في تشرين الأول/أكتوبر 2024، بما فيها تدابير تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة. فقد قرر المجلس في قراره 2752 (2024) أن الحالة المتدهورة ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة، وقرر المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يجدد لمدة سنة واحدة حظر السفر وتجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات 3 إلى 9 من قراره 2653 (2022)، وقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار التدابير اللازمة لتنفيذ حظر توريد الأسلحة [16]. وعلى الرغم من تعزيز تدابير الحظر المفروض على توريد الأسلحة، لا يزال الاتجار بالأسلحة والذخيرة مستمرا ولا يزال العنف المسلح في تصاعد، إذ تحصل العصابات في هايتي بشكل متزايد على الأسلحة النارية والذخيرة من العيار الثقيل[17].

22 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بكاملها أعمال تسريب للأسلحة النارية والذخيرة وتهريبها من قبل المدنيين وشركات الأمن الخاصة[18]. وتُستخدم الأسلحة للدفاع عن النفس وتوفير الأمن، ولكن غالبا ما يتغير مسارها أيضا لتصبح في أيدي العصابات والجماعات الإجرامية. والأسلحة النارية والذخيرة التي يستخدمها المدنيون والشركات الخاصة تُقتنى في الغالب بشكل غير قانوني ولا تكون مسجلة لدى السلطات الوطنية. وتُساء إدارة مخزونات الأسلحة، سواء كانت إدارة عامة أو خاصة، بشكل روتيني أيضا، وغالبا ما تتضمن هذه المخزونات مسدسات وبنادق هجومية غير مسجلة.

23 - وساق تقرير فريق الخبراء المعني بهايتي المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2653 (2022) مثالا على نقل الأسلحة النارية من شركات الأمن الخاصة إلى أفراد العصابات. وتفيد تقارير أخرى صادرة عن الأمم المتحدة أيضا إلى اقتناء جماعات شبه عسكرية، مثل فرقة مراقبة المناطق المحمية، على أسلحة وذخائر. وتشكل هذه الفرقة التي توسعت في الفترة من عام 2017 إلى عام 2024 كيانًا مسلحًا قويًا خارجا عن سيطرة الحكومة، ويقدر أنها تضم 6 000 فرد في مختلف أنحاء البلد[19].

(16) UN News, “UN Security Council extends sanctions, arms embargo on Haiti”, 18 October 2024.

(17) انظر S/2024/704 والتقارير السابقة التي قدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى مجلس الأمن.

(18) S/2024/704.

(19) انظر تقرير فريق الخبراء (2024)، الصفحة 21، الفقرة 83.

24 - ويشير فريق الخبراء المعني بهايتي إلى تسرب ما لا يقل عن 000 1 سلاح ناري من مخزونات الشرطة خلال السنوات الأربع الماضية[20]. ويزود ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الفاسدون أيضا العصابات والشبكات الإجرامية في هايتي بالأسلحة النارية والذخيرة. وأفسح تدهور الوضع الأمني والقصور في إنفاذ قوانين الشرطة والجمارك مجالا واسعا لمثل هذه الممارسات غير المشروعة. فلعقود من الزمن، كانت أفراد الشرطة الفاسدون مصدرا لحصول العصابات، والمواطنين العاديين وشركات الأمن الخاصة، على الأسلحة النارية والذخيرة. وتتسم الشرطة الوطنية الهايتية بضعف الرقابة، وعدم الاتساق في حفظ السجلات، وانعدام آليات المساءلة الكافية لمنع تسريب الأسلحة والذخيرة. وترد تقارير متكررة عن بيع الشرطة للأسلحة والذخيرة في السوق غير المشروعة في البلد[21]. وعلى نحو ما تبرز التقارير السابقة المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، العديد من كبار الضباط متورطون هم أيضا في الاتجار بالمخدرات وجرائم أخرى، بما في ذلك تورطهم في محاولات لقلب الحكومات المنتخبة شرعيا[22].

25 - ويُحتمل أن طرق تهريب الأسلحة النارية والذخيرة شهدت عددا من التغيرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أشار فريق الخبراء المعني بهايتي في آخر تقرير له إلى أن ميامي شكلت ميناء مغادرة معظم المضبوطات التي أبلغ عنها الفريق سابقا، لكن جميع المضبوطات خلال الفترة المشمولة بالتقرير انطلقت من ميناء إيفرغليدز. وفي هايتي، كانت معظم المضبوطات المبلغ عنها في كاب هايسيان وليس بورت أو برنس. وقد يرجع ذلك جزئيا إلى تكثيف سلطات الولايات المتحدة وهايتي إجراءات الحظر، وعدم إمكانية الوصول إلى الموانئ الرئيسية في العاصمة الهايتية. فهناك خطوط شحن تقدم خدمات مباشرة من بورت إيفرغليدز إلى كاب هايسيان[23]. ونظرا لارتفاع مستويات نقص الإبلاغ، فإن بيانات المضبوطات لا تعطي لوحدها صورة كاملة عن أعداد الأسلحة النارية والذخيرة التي دخلت هايتي في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، وعن نطاق فئات الأسلحة المهربة، وحجم القنوات التي يستخدمها المهربون لنقل الأعتدة.

26 - ومن دواعي القلق تزايدُ اقتناء البنادق والذخيرة من العيار الكبير. فقد أشارت تقارير سابقة إلى أدلة متزايدة على وجود أسلحة من عيار 7,62 × 39 ملم و 7,62 × 51 ملم و 12,7 × 99 ملم في هايتي، وهي أسلحة يمكنها إيقاع أعداد كبيرة من الضحايا وإحداث إصابات أشد. وكما ذُكر في تقارير سابقة، يبدو أن العصابات، مثل تلك المسماة "غراند رافين" و "400 ماوُزو" و "5 سيغون"، هي الأكثر نشاطا في اقتناء الأسلحة النارية والذخيرة، بما في ذلك بدعم من رئيس سابق لوحدة الأمن العام في القصر الوطني[24]. وكما يُلاحظ من الصفحات الشخصية للعديد من زعماء العصابات على وسائل التواصل الاجتماعي، يبدو أن بعض الجماعات الإجرامية تستخدم تكنولوجيات الطائرات المسيرة التجارية البسيطة للقيام بالعمليات الاستطلاعية وتنسيق الهجمات.

---

(20) يرد في تقرير فريق الخبراء المعني بهايتي المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2653 (2022) أن 54 بندقية آلية من طراز جليل مملوكة للشرطة الوطنية الهايتية سُربت من مخزونات القصر الوطني بين عامي 2013 و 2016، عندما كان بيير - ليون جونيور سان ريمي، وهو أحد أقرباء زوجة الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي، مسؤولاً عن الأمن في القصر ومشرفاً على إدارة مخزوناته. ويزعم الفريق أن هذه الأسلحة سُلمت إلى أشخاص، منهم أفراد عصابات، مقابل دعمهم للرئيس.

(21) S/2024/704، الفقرات 77-79.

(22) انظر S/2024/320 و S/2024/554 و S/2024/752.

(23) S/2024/704، الفقرة 57.

(24) المرجع نفسه، الفقرة 72.

مضبوطات الأسلحة النارية والذخيرة في هايتي

27 - تشير الاشتباكاتُ العنيفة الجارية وتزايدُ عدد الهجمات إلى أنه لا تزال توجد في هايتي، بما في ذلك في العاصمة، كمية كبيرة مستديمة من الأسلحة النارية والذخيرة. ووردت تقارير أيضا تفيد بأن الشرطة الوطنية الهايتية وسلطات الجمارك نفذت عدة عمليات اعتقال وضبط الأسلحة النارية والذخيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، اعتُقل عنصر خاص من الحرس الرئاسي في 31 تشرين الأول/أكتوبر بينما كان في سيارته مرتديا زي الشرطة وبحوزته 695 2 طلقة ذخيرة (معظمها عيار 7,62 × 39 ملم) ومبلغ مالي يفوق 000 200 غورد. ويُزعم أن هذا الشخص كان يعمل في قسم الأمن في أحد أكبر المجمعات الصناعية في البلد[25].

28 - وبالإضافة إلى السكان، عانت عدة أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة من ابتزاز العصابات، حيث أُجبر بعضها على تزويد العصابات بالمال، وكذلك بالأسلحة والذخيرة حيثما كانت متاحة. ووفق المخبرين الرئيسيين، أُجبرت تلك الأعمال التجارية الذي يوجد مقرها في وسط بورت أو برنس على "دفع مقابل" لعصابات معينة لضمان أمن بنيتها التحتية المادية والتشغيلية. وبينما تحصّن العصابات نفسها في مواجهة العمليات الحالية والوشيكة للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، يطالب بعضها هذه الأعمال التجارية نفسها أيضا بتزويدها ببنادق الصيد والمسدسات والذخيرة. ويُزعم أن العصابات تعمل على تكوين مخزونات من الأسلحة النارية والذخيرة، بما في ذلك عن طريق الأسلحة النارية والذخيرة التي تتلقاها من الضحايا الذين تبتزهم[26].

29 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كشف تحقيق جنائي قادته الشرطة الوطنية الهايتية عن شبكة من المهربين المتورطين في ابتزاز الأعمال التجارية المحلية مقابل الحصول على الأسلحة النارية والذخيرة. وأدت تلك العملية إلى اعتقال أربعة أشخاص بتهمة الاتجار بالأسلحة والتآمر الجنائي. وفي حالة منفصلة، اعتُقل ضابط شرطة كان يعمل بالوحدة المؤقتة لمكافحة العصابات في 8 تشرين الثاني/نوفمبر في حيّ شان دو مارس بينما كان يقود سيارته الشخصية، وكان بحوزته 400 2 طلقة ذخيرة (انظر الشكل الرابع)[27]. واعتُقل أيضا مرافقه، وهو أحد موظفي قسم الأسلحة النارية في مديرية اللوجستيات في الشرطة الوطنية الهايتية، لصلته بأعمال الاتجار بالذخيرة. ويُزعم أن ذلك الشخص ساعد في تسريب الذخيرة من مخزونات الشرطة الوطنية الهايتية[28].

(25) المخبر الرئيسي K3، أجريت معه مقابلة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(26) المرجع نفسه.

(27) 400 1 طلقة ذخيرة من عيار 7,62 × 39 ملم و 000 1 طلقة ذخيرة من عيار 5,56 × 45 ملم.

(28) الصفحة الرسمية للشرطة الوطنية الهايتية على وسائل التواصل الاجتماعي: (انظر www.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02uXSDTWJUsm7LBghCLUtpJRR22U3PkYv29fzt 8jfmuVxacnyxH794A6x5xd3Z7hgHl&id=100064495670146&mibextid=ZbWKwL&_rdr).

الشكل الرابع

صورة للأسلحة والذخيرة التي ضُبطت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

المصدر: الشرطة الوطنية الهايتية (انظر الحاشية 28).

30 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير حالات متعددة من ضبط الأسلحة النارية والذخيرة. فعلى سبيل المثال، ضبطت الشرطة بندقية صيد عيار 12 و 9 كيلوغرامات من الماريجوانا في هينش في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال مؤتمر صحفي عُقد في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت *المنظمة الاجتماعية السياسية للمقاومة الجنوبية الشرقية*[29] بأن ميناء ماريغو يُستخدم في تهريب الأسلحة غير المشروعة. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت فرقة مكافحة الاتجار بالمخدرات التابعة لشرطة المقاطعة الشمالية أحد ضباط الشرطة بتهمة الاتجار بالمخدرات والحيازة غير القانونية لسلاح ناري. وجاء هذا الاعتقال في أعقاب التقارير التي وردت عن اعتقال أحد الأشخاص في 11 تشرين الثاني/نوفمبر بتهمة الاتجار بالمخدرات والحيازة غير القانونية لسلاح ناري[30]. وألقت الوحدة نفسها التابعة لفرقة مكافحة المخدرات القبض أيضا على أربعة أشخاص من مواطني جزر البهاما بتهمة الاتجار بالمخدرات في 18 تشرين الثاني/نوفمبر في باندينو، وهي منطقة في بلدية كاب هايسيان. وكان بحوزة المشتبه بهم 5 كيلوغرامات من الكوكايين و 380 3 دولارا وعدة هواتف محمولة (انظر الشكل الخامس).

(29) هذه المنظمة ليست هيئة حكومية، بل هيئة خاصة يقع مقرها في جنوب هايتي.

(30) الشرطة الوطنية الهايتية: (انظر www.facebook.com/pnh.ht/posts/ddn-blts-interpellation-du-policier-stanley-%C3%A9tienne-par-la-police-du-nord-pour-t/980343244125522).

الشكل الخامس

صـور لمخدرات ضـبطها عناصـر من فرقة مكافحة الاتجار بالمخدرات في 18 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024 في حيّ باندينو

المصدر: الشـــرطـة الوطنيـة الهـايتيـة (www.facebook.com/pnh.ht/posts/pfbid02bLavppJsk8p4UT8PgsdhuTsvxp2SjnSYY1fJrghcVmBNJwqfKeTfcQfopVDNCxNbl).

31 - ويكشف تقرير وافت الجمارك الهايتية المكتبَ المعني بالمخدرات والجريمة به عن مضبوطات إضافية من الأسلحة النارية والمخدرات في عامي 2023 و 2024[31]. فعلى سبيل المثال، ضُبط في ميناء كاب هايسيان 279 طلقة ذخيرة عيار 9 ملم في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، و 175 خرطوشة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023[32]، و 170 خرطوشة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023[33]؛ وضُبطت أيضا مضبوطات كبيرة في نيسان/أبريل 2024 سبق أن أبلغ المكتب عنها في تقاريره. وإضافة إلى ذلك، ضُبطت خلال هذه الفترة مضبوطات عديدة من العملات الورقية، وبطاقات الصعود إلى الطائرة المزورة، وجوازات السفر المزورة، والبضائع الفاسدة[34].

32 - وتشير تقارير حديثة بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى اقتناء العصابات مؤخرا عدة بنادق دقيقة من طراز Barrett M82A1 (M107) (النوع 0.50 BMG، العيار 12,7 × 99 ملم). ويُعرف هذا السلاح لدى جيش الولايات المتحدة باسم بندقية التطبيقات الخاصة ذات المنظار ويستخدم كبندقية مضادة للعتاد وأداة لإبطال الذخائر المتفجرة. والعدد المتداول من هذه الأسلحة بعينها غير مؤكد، إلا أن مقاطع فيديو نشرها عدة من زعماء العصابات على وسائل التواصل الاجتماعي تُشير إلى وجود أربعة منها على الأقل بحوزتهم (وربما اثنتان أخريان، لكن هذه المعلومات لم تتأكّد بعد).

33 - وقد يصل سعر البندقية الواحدة من طراز M82A1 في السوق السوداء إلى 000 22 دولار، بينما تبلغ تكلفة ملء خزينتها 250 دولارا بواقع 7 دولارات للطلقة الواحدة. ويبدو أن الخرطوشات التي تستخدمها العصابات هي خرطوشات طلقات حارقة خارقة للدروع من طراز M8. والتعرف على هذه الأسلحة يُؤكد ما استنتجه فريق الخبراء المعني بهايتي[35]. ومن العصابات التي يبدو أن لديها إمكانية الحصول على هذه الأسلحة عصابة تي بوا وعصابة غراند رافين. وتكشف مقاطع فيديو حديثة عن وجود هذه الأسلحة بحوزة زعيم عصابة 400 ماوُزو، ويلسون جوزيف (المعروف باسم "لانمو سان جو")، وزعيم عصابة باز طالبان التي تحتل منطقة كنعان، جيف لاروز (المعروف باسم "غوو لوا") (انظر الشكلين السادس والسابع).

(31) تقرير ورد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 من الجمارك الهايتية عن مضبوطاتها من المنتجات غير المشروعة منذ تموز/يوليه 2023.

(32) 75 خرطوشة من عيار 12 ملم و 100 خرطوشة من عيار 9 ملم.

(33) 92 خرطوشة من عيار 9 ملم و 78 خرطوشة من عيار 5,56 × 45 ملم ومن عيار 9 × 45 ملم.

(34) يبلغ مجموع ذلك 000 29 دولار، و 000 2 بطاقة صعود للطائرة، و 600 17 عبوة من الأدوية الملوثة.

(35) S/2024/704، المرفق 24.

الشكل السادس

مقتطف من مقطع فيديو نشره زعيم عصابة باز طالبان، جيف لاروز (المعروف باسم "غوو لوا")، على وسائل التواصل الاجتماعي

المصدر: منشور لجيف لاروز (المعروف باسم "غوو لوا") على وسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل السابع

مقتطف من مقطع فيديو نشره زعيم عصابة 400 ماؤزو، ويلسون جوزيف (المعروف باسم "لانمو سان جو")، على وسائل التواصل الاجتماعي

المصدر: منشور لويلسون جوزيف (المعروف باسم "لانمو سان جو") على وسائل التواصل الاجتماعي.

ديناميات الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية المتصلة بالولايات المتحدة

34 - يستمر تدفق الأسلحة النارية المهربة إلى هايتي من الولايات المتحدة، وتحديدا من فلوريدا. فنسبة 90 في المائة من شحنات الأسلحة النارية غير المشروعة الموجهة إلى منطقة البحر الكاريبي التي أُبلغ عنها في الفترة بين عامي 2016 و 2023 ضُبطت في جنوب فلوريدا، بما في ذلك ميناء ميامي ومطارها الدولي[36]. ويتوافق ذلك مع الاتجاهات التاريخية. وخلصت دراسة أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عن عمليات ضبط الأسلحة في 25 دولة من دول منطقة البحر الكاريبي إلى أن أكثر من 73 في المائة من الأسلحة المضبوطة بين عامي 2018 و 2023 حُدد أن مصدرها يعود إلى الولايات المتحدة[37]. وخلص تقرير تلك الدراسة أيضا إلى أن النسبة العظمى من الأسلحة النارية المضبوطة، وهي نسبة تفوق 70 في المائة، بيعت في الأصل في ولايات فلوريدا وجورجيا وتكساس. وتشكل المسدسات أكثر من 88 في المائة من الأسلحة المضبوطة، لكن يتزايد العثور فيها على البنادق، بما فيها البنادق الآلية.

35 - وتأكّد من خلال مقابلة أُجريت مؤخرا مع ضباط من إدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة أن التجارة البحرية بين نهر ميامي وهايتي انخفضت[38]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان من المقرر أن تغادر سفينتان فحسب من نهر ميامي صوب هايتي: إحداهما إلى بّور دو بّي، والأخرى إلى ميراغوان[39]. ويحتمل أن يكون انخفاض النقل البحري نتيجةً مباشرة أو غير مباشرة للإجراءات الأخيرة التي اتخذتها مؤسسات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ارتفاع حجم عمليات التهريب المنطلقة من نهر ميامي إلى هايتي، أُبلغ عن عدد قليل جدا من عمليات الضبط في الفترة بين حزيران/يونيه 2023 وتموز/يوليه 2024. وشملت المضبوطات عددا صغيرا من المسدسات والبنادق وكميات محدودة من الذخيرة[40]. وبينما تضاءلت حركة الملاحة البحرية من نهر ميامي إلى هايتي، حدثت زيادة ملحوظة في الحركة التجارية بين نهر ميامي وجزر البهاما وجزر تركس وكايكوس، ويُحتمل أنها تنطوي على عمليات إعادة شحن للبضائع إلى هايتي.

ديناميات الاتجار بالأسلحة النارية المتصلة بالجمهورية الدومينيكية[41]

36 - لا تنتج الجمهورية الدومينيكية رسميا أي أسلحة أو ذخائر، وتُستورد فيها جميع المواد من هذا القبيل. وأُعلن أن مصدر بعض ما ضُبط في سياق العديد من عمليات ضبط الذخيرة في هايتي المبلغ عنها

(36) Matt Schroeder, “Trends in trafficking: comparing US-based firearms trafficking to the Caribbean and Latin America”, Small Arms Survey, November 2024.

(37) مصدر البيانات الأساسي هو مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات. انظر United States of America, Government Accountability Office, *Caribbean Firearms: Agencies Have Anti-Trafficking Efforts in Place, but State Could Better Assess Activities*, GAO-25-107007 (2024).

(38) مقابلة أجريت في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024 مع ضباط من إدارة الجمارك وحماية الحدود مسؤولين عن نهر ميامي.

(39) هذا مقارنة مع ثمانية سفن في الفترة نفسها قبل سنة مضت.

(40) S/2024/704، الفقرة 62 والمرفق 21.

(41) راجعت مؤسسات إنفاذ القانون المعنية في الجمهورية الدومينيكية الفرع التالي وأكدت صحة البيانات الواردة فيه.

في العامين الماضيين يعود إلى الجمهورية الدومينيكية[42]. ومن غير المعروف في هذا الصدد ما هو حجم التجارة المشروعة والأرباح المتأتية منها، ويستدعي ذلك المزيد من التحقيق.

37 - وتستحوذ قضية كبرى تتعلق بالاتجار بالأسلحة والفساد على اهتمام كبير في الجمهورية الدومينيكية في الوقت الحالي. وتتعلق القضية بأسلحة وذخيرة مختلسة من مخزونات الشرطة ضُبطت في الأراضي الهايتية بحوزة أفراد عصابات وجماعات إجرامية هايتية. ففي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على وجه التحديد، كشف المدير العام للشرطة الوطنية في الجمهورية الدومينيكية عن وجود شبكة إجرامية ناشطة في الاتجار بالأسلحة والذخيرة. فقد سُربت أسلحة وذخيرة تصل إلى 000 900 طلقة من مخزونات الشرطة في الجمهورية الدومينيكية وأُعيد بيعها في أسواق غير قانونية. ومن جهة، ذكرت بعض وسائل الإعلام الهايتية أن كمية كبيرة منها بيعت لأفراد عصابات في هايتي. لكن وفقا للتحقيقات الحالية، يحتمل أن بعض الذخيرة التي سرقها ضباط لهم صلة بتلك الشبكة الإجرامية من مستودع القسم 2 من إدارة الأسلحة بالشرطة الوطنية الدومينيكية بيعت لتجار أسلحة في الجمهورية الدومينيكية. ثم هرّب أولئك التجار تلك الذخيرة عبر الحدود إلى مواطنين هايتيين استخدموها في أنشطة إجرامية.

38 - وقد بدأ التحقيق في تلك القضية بعد تعيين وزيرة جديدة للداخلية والشرطة في الجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس 2024 وبعد تنبيهات من الشرطة الوطنية الهايتية. وستكون النتائج النهائية للتحقيق ذات أهمية أساسية لفهم عمل الشبكة بأكملها وتشعباتها الإجرامية على الجانبين من الحدود.

39 - وقد كشفت النتائج الأولية للتحقيق بالفعل عن تورط ضباط كبار وصغار على حد سواء، وهو ما يشير إلى تفشي هذه الأنشطة غير المشروعة وعزم حكومة الجمهورية الدومينيكية على التصدي للفساد في قطاع الأمن العام. وقد أُحيلت نتائج التحقيق إلى مكتب المدعي العام لكي يتمكن من بدء الإجراءات القضائية. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أطلق مكتب المدعي العام عملية سُمّيت "بّاندورا" ضد شبكة إجرامية يقودها العقيد الذي كان سابقا رئيس إدارة الأسلحة بالشرطة الوطنية الدومينيكية ويتورط فيها عدد من ضباط الشرطة الوطنية.

40 - وقد أسفرت عملية التحقيق وعملية بّاندورا عن اعتقال عدة مشتبه بهم، وإصدار لوائح اتهام في حقهم بتشكيل جماعات إجرامية لارتكاب جرائم سرقة وجرائم أخرى، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024. ونُفذت المداهمات في المقاطعة الوطنية، وفي مقاطعات سانتو دومينغو، وسانتياغو، وسانشيس راميريس، وبيدرناليس، بناء على مذكرات صادرة عن قضاة في كل ولاية قضائية معنية. وكان من ضمن المشتبه بهم الذين اعتقلتهم السلطات الدومينيكية:

(أ) عقيد سابق في إدارة الأسلحة بالشرطة الوطنية الدومينيكية كان مسؤولا عن الإشراف على الأسلحة والذخيرة؛

(42) انظر على سبيل المثال: S/2023/780، الفقرات 30 و 34 و 49 و 51؛ و S/2024/79، الفقرات 20 إلى 22؛ و S/2024/554، الفقرتان 20 و 21؛ و S/2024/752، الفقرة 18. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اكتشف جنود من فيلق أمن الحدود البرية المتخصص المكلف في قاعدة إلياس بينيا للعمليات الحدودية بالجمهورية الدومينيكية شحنة من الذخيرة السرية كان يجري تهريبها من الجمهورية الدومينيكية إلى هايتي وكانت تتضمن 000 12 طلقة ذخيرة عيار 7,62 × 39 ملم و 160 10 طلقة ذخيرة عيار 5,56 ملم (S/2023/780)، الفقرة 51. وللاطلاع على لمحة عامة عن عمليات تهريب الأسلحة النارية إلى الجمهورية الدومينيكية من الولايات المتحدة، انظر Douwe den Held, "US guns fuel arms trafficking in the Dominican Republic", InSight Crime, 3 June 2022.

(ب) نائب المفوض في إدارة الأسلحة بالشرطة الوطنية الدومينيكية؛

(ج) مدير مستودع الأسلحة والذخيرة والمعدات التابع للشرطة الوطنية الدومينيكية؛

(د) نقيب شرطة ومراجع حسابات يُزعم ضلوعهما في تغيير نتائج مراجعة الحسابات التي أجريت في شباط/فبراير 2024 خصيصًا لإخفاء سرقة الذخيرة، وقد سعَيَا لاحقًا إلى التلاعب بالأرقام خلال التحقيق المنجز في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛

(هـ) ملازم ثانٍ مسؤول عن الأسلحة في المقر الإقليمي المركزي للشرطة بمقاطعة سيباو؛

(و) رقيب أول وعريف وعدة أنفار من الشرطة الوطنية قاموا بأدوار محورية في اقتناء الأسلحة ونقلها وبيعها نيابة عن الشبكة الإجرامية.

41 - وفي سياق استمرار التحقيقات الداخلية في الأنشطة الإجرامية لضباط الشرطة، صرح وزير الداخلية والشرطة في الجمهورية الدومينيكية، فريد رافول، أن مكتب المدعي العام يجري تحقيقا بشأن ضباط الشرطة المتورطين في شراء الذخيرة وبيعها. وتبرز هذه القضية كيف أن التدابير المتخذة من السلطات في الجمهورية الدومينيكية تهدف إلى تثبيط الاتجار بالذخيرة على الأراضي الوطنية وفي المنطقة الحدودية، وتفكيك شبكات الاتجار ذات الصلة، وتفضي إلى إخضاع أي أفراد يشتبه في دعمهم للعصابات الهايتية للتحقيق.

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

42 - يساهم استفحال عنف العصابات وانعدام الاستقرار السياسي وتفاقم الصعوبات الاقتصادية في إيجاد ظروف تؤدي لزيادة الهجرة من هايتي. وتتأثر هذه الاتجاهات أيضا بالتغيرات الأخيرة في سياسات الهجرة في مختلف أنحاء المنطقة التي تتشكّل على أساسها أفضليات وأساليب عمل مهربي المهاجرين والمتّجرين بالأشخاص. ومن العوامل الأخرى التي تستدعي المزيد من الاهتمام الزيادة الحادة في تجنيد الأطفال في العصابات، وهو ما يشكل بحد ذاته اتجارا بالأشخاص. ويبدو أن عدة عصابات تزداد قوة ليس بسبب استمرار حصولها على الأسلحة النارية والذخيرة والريع غير المشروع فحسب، بل أيضا بسبب تزايد أعدادها في المطلق. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ارتفع عدد الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة في هايتي بنسبة 70 في المائة في عام 2024، حيث أصبح الأطفال يشكلون ما بين 30 و 50 في المائة من أفراد العصابات[43].

43 - وتستغل العصابات مواطن ضعف الهايتيين، ولا سيما الأطفال، لتسهيل تجنيد الأطفال. فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحرمان من التعليم وانعدام الإشراف من الوالدين يمكن استغلالهم بسهولة من قبل عصابات مثل عصابة 400 ماوُزو، وكذلك من قبل عصابات أخرى مثل عصابات بروكلين، وباز، وطالبان، وفيلاج دو ديو. وغالبا ما يتم خداع الأطفال وإكراههم واستعمال العنف الجسدي ضدهم وتزويدهم بالطعام والمأوى والمال مقابل قيامهم بأنشطة غير مشروعة. وكما ذُكر أعلاه، تستغل العصابات أيضا

(43) UNICEF, "Number of children in Haiti recruited by armed groups soars by 70 per cent in one year – UNICEF", 25 November 2024; and UN News, "Haiti: child recruitment by armed groups surges 70 per cent", 24 November 2024.

وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة التجنيد، حيث يُقال إنها تعرض مبالغ تصل إلى 200 دولار مقابل الانضمام إليها.

44 - وينطوي الاتجار بالأشخاص داخل هايتي وخارجها على أبعاد جنسانية مترسخة. فعلى سبيل المثال، يُستخدم الفتيان الصغار ويُستغلون كمستطلِعين لعصابات متنوعة، ويُجبرون على حمل المعدات والأسلحة النارية والمشاركة في الاشتباكات العنيفة والعمل على الحواجز الطرقية والقيام بأنشطة غير مشروعة مثل النهب. وإضافة إلى ذلك، يُشجَّع المجندون الشباب الذكور دوريا على القيام بأشكال شديدة من العنف، بما في ذلك القتل عند الطلب. وفي المقابل، كثيرًا ما يتم استغلال الفتيات جنسيًا وإجبارهن على الطهي والتنظيف والقيام بمهمات للعصابات. وأبلغت منظمة اسمُها Oganizasyon Fanm Vanyan an Aksyon، وهي منظمة محلية غير حكومية تقدم المعونة والمساعدة الحيوية لضحايا العصابات من الإناث الصغيرات السن، عن حالات اغتصاب وعنف جنسي وحمل قسري[44].

45 - وتؤثر الديناميات الإقليمية أيضا في اتجاهات الهجرة وأنماطها. فعلى سبيل المثال، إغلاق المجال الجوي بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي، وإغلاق المطار الدولي في بورت أو برنس بسبب شن العصابات هجمات على الطائرات التجارية، وسياسات الهجرة المطبقة في الولايات المتحدة وبلدان أخرى بالاقتران مع عمليات ترحيل المواطنين الهايتيين، وتشديد الرقابة في منطقة داريان غاب على الحدود بين كولومبيا وبنما، يبدو أنها كلها أمور تؤثر في ديناميات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وفي السابق، كان الهايتيون يعتمدون على شبكات التهريب لترتيب ذهابهم إلى كولومبيا عن طريق السفر جوا إلى مدن مثل بوغوتا وميدِين أو عن طريق السفر بحرا باستخدام قوارب صغيرة لعبور البحر الكاريبي إلى الساحل الشمالي لكولومبيا، وخاصة إلى لاغواخيرا وكارتاخينا، ثم مواصلة رحلتهم عبر منطقة داريان غاب. والأرقام الرسمية الصادرة عن سلطات بنما تتسق مع الاتجاهات المحددة، فهي تشير إلى انخفاض مطرد في هجرة المواطنين الهايتيين في عام 2024: حيث أُبلغ عن عبور 820 11 من المواطنين الهايتيين من كولومبيا إلى بنما عبر منطقة داريان غاب في تشرين الأول/أكتوبر 2024، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 71 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 التي أُبلغ فيها عن عبور 489 41 من المواطنين الهايتيين فيها. ومن المحتمل أن تكون الأمطار الغزيرة والفيضانات في المنطقة الحدودية قد أثرت أيضا في الاتجاهات المتصلة بالتنقل.

46 - وتدفع سياسات الهجرة المتزايدة القيود المواطنين الهايتيين إلى اللجوء إلى سبل أكثر خطورة للهجرة مستعينين بخدمات مهربي المهاجرين. وكما ورد في تقارير سابقة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، يتزايد تهريب المواطنين الهايتيين عبر طرق أكثر خطورة، ولا سيما عن طريق البحر، إلى أماكن مثل جزر البهاما، وجامايكا، وجزر تركس وكايكوس، تُستخدم كنقاط عبور لمواصلة الطريق نحو الولايات المتحدة. وفي إحدى الحالات المبلغ عنها المتعلقة بتهريب مهاجرين في أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر 2024، تُرك أكثر من 100 مهاجر من هايتي في البحر بالقرب من ساحل بورتوريكو[45]. وخلال الربع الأول من

(44) Marcia Biggs, André Paultre and Eric O'Conner, "Boys forced into gangs, girls face sexual abuse as Haiti violence robs childhoods", PBS, 22 November 2024.

(45) Syra Ortiz Blanes and Jacqueline Charles, "As DR ramps up Haitian deportations, smugglers dump over 100 migrants in Puerto Rico", *Miami Herald*, 3 October 2024.

عام 2024، رُحّل أكثر من 000 67 مواطن هايتي من الجمهورية الدومينيكية[46]. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 وحده، رُحّل أكثر من 000 30 لاجئ ومهاجر من الجمهورية الدومينيكية[47]؛ و 231 من جزر البهاما وجامايكا وجزر تركس وكايكوس؛ و 258 من الولايات المتحدة[48]. وحسب الخطة الجديدة للجمهورية الدومينيكية الذي تقرر بموجبها ترحيل 000 10 مواطن هايتي كل أسبوع، سيرحّل ما مجموعه 000 520 مهاجر في غضون عام[49].

استمرار الشبكات الهايتية للاتجار بالمخدرات

47 - ارتبطت عمليات الاتجار بالمخدرات في هايتي ارتباطا وثيقا بتوسع عمليات الاتجار الكولومبية بالمخدرات خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وأبانت هذه العمليات على مدى العقود الثلاثة الماضية عن استمرارية في أعضاء شبكاتها وقادتها الأساسيين. ويتبين من مراجعة لوائح الاتهام المتاح للجمهور الاطلاع عليها، ومن المقابلات التي أجريت مع العديد من المخبرين الرئيسيين، ما لمجموعة صغيرة من الأفراد من دورٍ نافذ يفوق غيرهم بكثير. وتضم هذه المجموعة أفرادا كانوا سابقا أفرادا عسكريين، وضباطا في أجهزة إنفاذ القانون، وأعضاء في البرلمان، ورجال أعمال ناشطين في هايتي والولايات المتحدة وما زال عدةٌ منهم نشطين حتى عام 2024.

48 - ودخل العديد من هؤلاء الأفراد إلى عالم الاتجار بالمخدرات إثر عهد نظام أسرة دوفالييه الديكتاتوري، ثم أصبحوا مرتبطين فيما بعد بالجيش الهايتي. وبعد حلّ القوات المسلحة الهايتية وإنشاء الشرطة الوطنية الهايتية، عُيّن بعض الضباط العسكريين المرتبطين بشبكة الاتجار بالمخدرات في مناصب ضباط شرطة كبار في عدة مناطق من البلد. وعاد العديد من مهربي المخدرات بعد إصدار لوائح اتهام في حقهم و/أو اعتقالهم و/أو إدانتهم إلى الظهور مرة أخرى كسياسيين. ولا تزال عمليات الاتجار بالمخدرات في هايتي مستمرة على الرغم من تعدد التحقيقات المنجزة ولوائح الاتهام والإدانات الصادرة[50].

49 - وتُنقل المخدرات والأسلحة النارية باستخدام الشحن العابر ويُتّجر بها في هايتي منذ عقود. فمن المعروف على نطاق واسع أن عدة مواقع في العاصمة هي حلقات وصْل من حلقات شبكة إجرامية عابرة للحدود الوطنية. فأحد الفنادق المعروفة في بورت أو برنس، على سبيل المثال، لم يكن مكانا لإقامة حفلات أحد رؤساء هايتي السابقين قبل انتخابه عندما كان موسيقيًا معروفًا في هايتي فحسب، بل كان أيضا وسيلة لغسيل الأموال لفائدة كارتلات مخدرات كولومبية[51] ومسؤولين دوليين وحلفائهم من النخبة الهايتية. وقد

(46) Dominican Republic, Department of Migration, “In 6 months, more than 67 thousand foreigners of different nationalities have been deported to their countries of origin”, 5 July 2024.

(47) Reuters, “Haiti condemns Dominican Republic's plan to deport 10,000 migrants weekly”, 7 October 2024.

(48) Natricia Duncan, “Stop ‘draconian’ mass deportations of Haitians fleeing gangs, activists say”, *The Guardian*, 14 November 2024.

(49) Vanessa Herrero, “Dominican Republic expels over 10,000 Haitians and plans to do so every week”, *Washington Post*, 11 October 2024.

(50) المخبر الرئيسي K1، أجريت معه مقابلة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(51) United States, District Court, Southern District of Florida, *United States of America v. Beaudouin Ketant*, 21 January 2024.

فرضت كندا والولايات المتحدة مؤخرًا عقوبات على الرئيس السابق نفسه بتهمة استخدام النفوذ السياسي لتسهيل الاتجار بالمخدرات والفساد وإثارة عنف العصابات[52].

50 - وشهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حسب ما يُزعم، تورط العديد من كبار المسؤولين الحكوميين الهايتيين، بمن فيهم رؤساء سابقون لهايتي (ورد ذكرهم في عدة محاضر للمحاكم في قضايا تهريب للمخدرات في الولايات المتحدة)، وأفراد الأمن في الاتجار بالمخدرات. وكان فاعلون رئيسيون في المجال الاقتصادي جزءًا من مجموعة عملت مع الكارتلات الكولومبية[53]. وصدرت في حق أحدهم في عام 1997 لائحة اتهام بتهريب 30 طنا من الكوكايين من هايتي إلى الولايات المتحدة بسبل منها دفع رشوة لضباط في الشرطة والجمارك في هايتي وعاملين في مناولة الأمتعة في ميامي ونيويورك. وأدين ذلك الشخص في عام 2004 وحكم عليه بالسجن لمدة 27 عاما وغرامة قدرها 15 مليون دولار، ولكن خُفضت عقوبته لاحقا ثم أُطلق سراحه ورُحل إلى هايتي في عام 2015[54].

51 - ولا تزال عدة شخصياتٍ رئيسيةٍ متورطةٍ في الاتجار بالمخدرات في العقود الماضية نشطةً في هايتي في الوقت الحاضر. وسبق وضلعت مجموعة إجرامية، معروفة بالعامية باسم "لا فاميليا"، في تهريب الكوكايين عن طريق الرحلات الجوية التجارية خلال التسعينيات من العام الماضي. وقد ربطت لوائح اتهام، صادرة عن الولايات المتحدة في التسعينيات من العقد الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، العديد من المشتبه بهم الهايتيين مباشرة بما أسمته "مؤسسات سياسية ومؤسسات لإنفاذ القانون"، مشيرةً إلى وجود "مؤامرة" مستمرة لعدة عقود "لإقامة شبكة لنقل وتوزيع الكوكايين والهيروين" لنقل هذه المخدرات من كولومبيا إلى الولايات المتحدة عبر هايتي[55]. وقد فرضت الولايات المتحدة وكندا جزاءات على عدة أعضاء سابقين في مجلس الشيوخ وعلى فاعلين من القطاع الخاص لتورطهم في الاتجار بالمخدرات[56].

52 - وتنطوي طرائق الاتجار بالمخدرات على عدة خطوات. أولاً، يقوم المتّجرون المقيمون في الولايات المتحدة بطلب شحنات الكوكايين والهيروين من كولومبيا. ثم تُشحن المخدرات من المورّدين الكولومبيين عبر طائرات صغيرة وقوارب سريعة، ثم تُنقل إلى أماكن آمنة في هايتي قبل أن تنقل في شكل شحنات أصغر إلى الولايات المتحدة[57]. وبالتعاون مع جهات الاتصال في كولومبيا، يتلقى قادة التنظيمات الهايتية المتجرة

(52) Harold Isaac and Brian Ellsworth, "Canada sanctions Haiti ex-President Martelly for financing gangs", Reuters, 20 November 2022; and United States, Department of the Treasury, "Treasury sanctions former Haitian President for drug trafficking", 20 August 2024.

(53) Arron Daugherty, "US deports former Haiti cocaine kingpin", InSight Crime, 24 August 2015; and Kyle Swenson, "The rise and fall of Haitian drug lord Jacques Ketant", New Times Broward-Palm Beach, 27 May 2015.

(54) David Adams, "Haitian drug trafficker has sentence slashed for cooperation", Reuters, 20 April 2015; and key informant K1, interviewed on 16 and 18 October 2024.

(55) أشارت محكمة المقاطعة الجنوبية في فلوريدا في الولايات المتحدة في عام 1997 إلى أن الغرض من عمليات تلك الشبكة هو العمل "في مختلف أنحاء جمهورية هايتي، مستخدمةً إلى حد كبير المؤسسات السياسية والعسكرية في البلد".

(56) المخبر الرئيسي K3، أجريت معه مقابلة في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(57) أشار المخبر الرئيسي K3، الذي أجريت معه مقابلة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، إلى أن عمليات الإسقاط الجوي في الفترة بين عامي 1997 و 2000 تراوحت وزن شحناتها بين 250 و 400 كيلوغرام، بينما تراوح وزن الشحنات المنقولة عبر القوارب بين 600 و 000 1 كيلوغرام. وتراوحت قيمة الكيلوغرام الواحد بين 000 5 و000 6 دولار.

بالمخدرات "طلبات" شحنات متعددة ثم يرسلونها إلى وجهاتها في شكل شحنات أصغر عن طريق العصابات والسعاة. والكوكايين الذي يباع بحوالي 000 1 دولار للكيلو الواحد في كولومبيا يُمكن شراؤه بسعر يتراوح بين 000 5 و 000 6 دولار للكيلو الواحد عند وصوله إلى هايتي[58]. ثم تُلفّ رزمات المخدرات وتُشحن عبر الطرق الجوية والمائية والبرية (بما في ذلك عبر الجمهورية الدومينيكية) ويُعاد بيعها بأسعار تتراوح بين 000 15 و 000 20 دولار للكيلو الواحد في الولايات المتحدة[59]. وتشكّل مشاركة عناصر متعددة في هايتي في هذه العمليات استراتيجية لتخفيف المخاطر لفائدة البائعين والموزعين والمشترين، وتعقيد التحقيقات ومساعي منع الاتجار داخل هايتي وخارجها في الوقت نفسه.

53 - وتتمثل الاستراتيجية الحاسمة التي تضمن صمود عمليات الاتجار بالمخدرات في التعيين في منصب سياسي. فالعديد من الأفراد المحقق معهم والصادر في حقهم عقوبات والمعتقلين والمدانين والمسجونين بتهمة الاتجار بالمخدرات وجرائم ذات صلة توجهوا إلى شغل مناصب عامة. فالانتخابات توفر سبيلا لحماية الجهات الإجرامية وشبكاتها المتجرة بالمخدرات. فبعد تعيين رئيس جديد في عام 2011 على سبيل المثال، برزت خطة لإحياء جهاز الاستخبارات والأمن خدمةً للاتجار بالمخدرات. وعُيِّن ضباط شرطة فاسدون "مستشارين" لوحدة الأمن العام في القصر الوطني.

قطاع تجارة ثعبان البحر: منظومة مواتية للجريمة

54 - تتزايد الأدلة على أن العديد من المواطنين الهايتيين هم جزء من منظومة أوسع من الجرائم المرتبطة بقطاع تجارة ثعبان البحر. والناشطون في هذا القطاع لا يعملون حصرا في هايتي، حيث يتمركز الإنتاج المربح لثعبان البحر، بل يعملون أيضا في أماكن أخرى في منطقة البحر الكاريبي وفي مختلف أنحاء العالم، وخاصة في آسيا حيث يرتفع الطلب. وشبكات الجريمة المنظمة هي في الغالب الجهة الرئيسية الجانية في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية الذي يسهم إسهاما كبيرا في تهديد سلامة أنواع الكائنات. لكن دور هذه الجماعات في صيد ثعبان البحر والاتجار به في هايتي خلال العقد الماضي غير معروف جيدا. ويُزعم أن هناك مخالفات في تحديد الأسعار وأن مجموعة صغيرة من رجال الأعمال الأعضاء في الجمعية الوطنية لحماية الموارد المائية قد تكون هي التي تتواطؤ على التسعير الجاحف.

55 - ويخشى بعض المراقبين أيضا أن يكون عدة أفراد ذوو صلة بتجارة ثعبان البحر ضالعين في غسيل الأموال، بما في ذلك غسيل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات وتصدير ثعبان البحر. وتنتشر الشائعات في هايتي منذ سنين بأن عدة فاعلين سياسيين واقتصاديين شديدي النفوذ منخرطون في الاتجار بثعبان البحر والمخدرات على السواء[60].

56 - ويشكّل صيد وتصدير صغار ثعابين البحر تجارة مربحة في هايتي والعالم وإن كان أنواع ثعابين البحر المستخدمة في ذلك تختلف. وفي عام 2020، نشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة *تقريرا عن*

(58) وفقًا للمخبر الرئيسي K5، الذي أُجريت معه مقابلة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، يباع الكيلوغرام الواحد من الكوكايين بسعر 000,00 3 دولار.

(59) المخبر الرئيسي K3، أجريت معه مقابلة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(60) Maria Abi-Habid, "Haiti's leader kept a list of drug traffickers. His assassins came for it", *New York Times*, 12 December 2021.

جرائم الحياة البرية في العالم[61] يتضـــمن دراســـة حالة إفرادية عن ثعبان البحر (الأوروبي). ووثقت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون أيضـــا مؤخرا زيادة في تهريب ثعبان البحر الأوروبي[62]. وعلى الرغم من وجود مصـايد قانونية لثعبان البحر وبالتالي إمكانية اسـتهلاكه قانونيا أيضـا، توجد سـلسـلة تجارة غير قانونية مهمة توازي تجارته وأسـواقه القانونية أو تتداخل معها، وهو ما يوفر فرصـا كبيرة لغسـل الأموال في مختلف مراحل سـلسـلة الإمداد. وقد حددت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عدة مخاطر متعلقة بغسيل الأموال مرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وبينت الطرق التي يمكن أن يهدد بها هذا الاتجار التنوع البيولوجي ويذكي الفساد[63] ويقوض الاقتصاد المشروع. ولنقل العائدات وإخفائها وغسلها، يستغل المتّجرون بالأحياء البرية نقاط الضعف الكامنة في القطاعين المالي وغير المالي. لكن نادرا ما تحقق وكالات إنفاذ القانون في الأبعاد المالية لهذه الجرائم[64].

التحديات المتصلة بالفساد

57 - تواصل هايتي اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد. ففي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على سبيل المثال، قدمت وحدة مكافحة الفســـاد تقريرا إلى مكتب المدعي العام (مفوض الحكومة) يُزعم فيه تورط ثلاثة من أعضـاء المجلس الرئاسـي الانتقالي ورئيس بنك الائتمان الوطني في أعمال فسـاد. ويُدَّعي في التقرير أن أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي الثلاثة طلبوا رشوة قدرها 100 مليون غورد (حوالي 000 750 دولار) من رئيس البنك مقابل تجديد ولايته. ويُزعم أن رئيس هذا البنك لم يكن لديه المبلغ المطلوب، فعرض بدلا عنه بطاقات ائتمان في حدود 000 20 دولار ويُزعم أنهم قبلوها واستخدموها في نفقات شخصية[65].

58 - وفي أعقاب التحقيق الذي أجرته وحدة مكافحة الفســـاد، أحال رئيس مكتب المدعي العام الأمر رسـميا للجهات المعنية لتعيين قاضـي تحقيق ليُحقّق في قضـية الفسـاد[66]. وأصـدر قاضـي التحقيق المعيّن استدعاءات للمتهمين من أعضـاء المجلس الرئاسـي الانتقالي للمثول أمام المحكمة في 9 و 10 و 11 كانون

(61) *World Wildlife Crime Report 2020: Trafficking in Protected Species* (United Nations publication, 2020), chap. 7.

(62) Europol, "Over 5 tonnes of smuggled glass eels seized in Europe this year", 6 November 2019.

(63) هناك ارتباط وثيق بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والفساد، وإن كان من غير الواضح ما إذا كان الفساد هو الذي يحرك هذا الاتجار أو أن هذا الاتجار هو الذي يذكي الفساد، أو أن لديناميات كليهما دورٌ في المسألة.

(64) Financial Action Task Force, *Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade* (Paris, 2020). والتعليق الرئيســي المهيمن، وربما الأكثر أهمية، هو وجودُ قطاع قانوني لصـيد ثعبان البحر ووجودُ اسـتهلاك قانوني. لكن من المهم أيضـا تسليط الضوء على وجود شبكة هامة للاتجار غير المشروع تعمل بموازاة التجارة والأسواق القانونية أو تتداخل معها. ومن الضروري التأكيد على هذا الفارق الدقيق، حيث أعربت البلدان التي تنطوي على الحلقات الدنيا من هذه السـلسـلة التجارية عن حسـاسـيتها من المنشورات التي تشير إلى أن جميع أشكال الاتجار بثعبان البحر غير قانونية أو إجرامية. انظر تقرير جرائم الحياة البرية في العالم لعام 2020 (*World Wildlife Crime Report 2020*)، الفصل 7.

(65) "Rapport d'enquête conduite par l'ULCC sur les allégations de sollicitation de cent millions de gourdes (100,000,000.00 gdes) par trois membres du Conseil Présidentiel de Transition (CPT): Smith Augustin, Emmanuel Vertilaire et Louis Gérald Gilles pour la reconduction de Monsieur Raoul Pascal Pierre Louis à la présidence du Conseil d'Administration de la Banque Nationale de Crédit (BNC)", executive summary.

(66) Roberson Alphonse, "Dossier BNC-CPT-ULCC: le parquet saisit le doyen pour la désignation d'un juge d'instruction", *Le Nouvelliste* (Port-au-Prince), 16 October 2024. وهي معلومـات أكد موظفو المكتب المعني بالمخدرات والجريمة صحتها.

الأول/ديسمبر 2024. وإضافة إلى ذلك، وُجّه استدعاء لقنصل سابق متورط في القضية ليمثل أمام المحكمة في 5 كانون الأول/ديسمبر، ولكن تعذر عليه الحضور، وفقا لما زعمه محاميه، بسبب تعليق الرحلات الجوية إلى مطار توسان لوفرتور الدولي. ولم يمتثل أي من المعنيين للاستدعاءات الموجهة إليهم[67].

59 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، حققت هايتي إنجازا مهما في مكافحتها للفساد بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الفساد، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الدول الأمريكية. وتجمع المبادرة بين خمس مؤسسات وطنية رئيسية، هي هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة الفساد، ولجنة الشراء العمومي، ووحدة الاستخبارات المالية، ومكتب مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، وتهدف إلى تعزيز التنسيق وترشيد التحقيقات وتعزيز الشفافية والمساءلة[68].

التوصيات

60 - إذ يشير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى توصياته الواردة في تقاريره السابقة الصادرة في عامي 2023 و 2024، يؤكد مجددا على أهمية ما يلي:

(أ) تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المكتب السابقة لتعزيز قدرات تسجيل الأسلحة النارية؛ وزيادة تدابير المساءلة والنزاهة فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة؛ وإضفاء الطابع المركزي على تقنين وتنظيم الأسلحة النارية، بما في ذلك الأسلحة النارية المملوكة لشركات الأمن الخاصة؛ ودعم التخزين والإدارة على نحو آمن ومأمون للأسلحة النارية والذخائر المضبوطة وغيرها من الأسلحة النارية والذخائر غير المشروعة؛

(ب) تعزيز قدرات السلطات الوطنية على جمع وتحليل بيانات الأسلحة النارية المضبوطة، بما في ذلك طلبات التتبع الإلكتروني المرسلة إلى الولايات المتحدة؛

(ج) تعزيز قدرات سلطات مراقبة الحدود والجمارك، بما في ذلك على الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، من أجل كشف أعمال الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة والتحقيق فيها على نحو فعال وتحسين التعاون بين الوكالات.

61 - وبالإضافة إلى ذلك، يدعو المكتبُ السلطات الحكومية الهايتية والجهات الدولية المعنية إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قدرات مراقبة السفن التي تغادر فلوريدا وترسو في جزر البهاما، وجزر تركس وكايكوس، قبل توجهها إلى هايتي لنقل البضائع إليها؛

(ب) تعزيز الضوابط البحرية في جنوب هايتي وعلى الحدود البحرية مع الجمهورية الدومينيكية؛

(ج) دعم استخدام المنصات التكنولوجية لزيادة إلمام خفر السواحل الهايتي بحالة المجال البحري، وهو أمر سيتيح إدراكا أفضل بكثير للحيز البحري للبلد؛

(67) Robenson Geffrard, “Les trois membres du CPT inculpés ont boudé le mandat de comparution”, *Le Nouvelliste* (Port-au-Prince), 11 December 2024.

(68) انظر الاتفاق المنشئ لفرقة العمل لمكافحة الفساد الموقع في 9 كانون الأول/ديسمبر 2024.

(د) التشجيع على وضع و/أو إقامة و/أو تفعيل اتفاقات إقليمية مع بلدان منطقة البحر الكاريبي الأخرى لتعزيز التصدي العملياتي للتهديدات البحرية ولأعمال الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة النارية والذخائر والجريمة المنظمة؛

(هـ) تطوير القدرات الاستخباراتية في هايتي من خلال إنشاء وحدات متخصصة وإعارة خبراء بهدف تعزيز القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وصلاتها بالعصابات الهايتية؛

(و) تعزيز التعاون التقني عبر الحدود لتبادل الدراية بالشبكات الإجرامية واتخاذ تدابير مشتركة ضد جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعمل في هايتي والجمهورية الدومينيكية وجامايكا وجزر البهاما وكولومبيا والولايات المتحدة؛

(ز) تعزيز القدرة العملياتية لفرقة مكافحة الاتجار بالمخدرات على التصدي لأعمال الاتجار بالمخدرات والأسلحة والتحقيق فيها ومكافحتها على نحو فعال؛

(ح) دعم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في تنفيذ السياسة الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستهلاكها؛

(ط) زيادة إلمام السلطات الهايتية المعنية بمخاطر غسيل الأموال المنبثقة عن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ودعم التحقيقات المالية في هذا الصدد، بما في ذلك لأغراض استرداد الأصول؛

(ي) تعزيز تنفيذ القوانين القائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع تشديد العقوبات على الأفراد والجماعات التي تجند الأطفال، وتدريب وحدات إنفاذ القانون على التعامل مع أعمال الاتجار بالأشخاص والجرائم المرتبطة بالعصابات التي تمسّ الأطفال؛

(ك) وضع وتنفيذ تدابير شاملة لمنع عنف العصابات وحماية الأطفال والشباب من التجنيد من قبل العصابات، ودعم إعادة إدماج من كانوا في السابق في صفوف الجماعات المسلحة، وضمان توفير الخدمات الأساسية؛

(ل) دعم برامج الخفارة المجتمعية من خلال إشراك القادة المحليين في مراقبة نشاط العصابات وحماية الأطفال، وتعزيز أمن الأحياء من خلال التعاون مع الشرطة والمجموعات المجتمعية بهدف تعزيز الأمن في المناطق المعرضة لنشاط العصابات.

62 - ويدعو المكتب المعني بالمخدرات والجريمة السلطات الهايتية على وجه الخصوص إلى القيام بما يلي:

(أ) النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في تطوير قدرات أجهزة إنفاذ القانون في مجال الاستخبارات المستقاة من المصادر المفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي، على نحو يرتكز على حقوق الإنسان، من أجل زيادة الإلمام بأشكال تواصل العصابات وعملياتها؛

(ب) مواصلة البحث، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، في تجارة ثعبان البحر وصلاتها بغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة في هايتي؛

(ج) مواصلة التحقيق، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، في احتمالات استخدام العصابات وأفرادها في هايتي لمنصات التواصل الاجتماعي كمصدر محتمل للتمويل وكوسيلة للترويج وأداة للتجنيد.

المرفق

قائمة الأسلحة النارية المضبوطة في هايتي في الفترة 2021-2024

		مسدس	*مسدس دوار*	*بندقية*	*بندقية صيد*	*سلاح يدوي الصنع*	*المجموع*
2021	كانون الثاني/يناير	30	2	8	1	9	50
	شباط/فبراير	27	1	8	5	–	41
	آذار/مارس	8	2	3	1	5	19
	نيسان/أبريل	23	4	2	2	8	39
	أيار/مايو	15	5	3	1	3	27
	حزيران/يونيه	3	1	2	–	6	12
	تموز/يوليه	17	1	13	7	7	45
	آب/أغسطس	25	3	2	3	4	37
	أيلول/سبتمبر	16	6	6	–	12	40
	تشرين الأول/أكتوبر	18	1	3	2	2	26
	تشرين الثاني/نوفمبر	16	–	6	4	3	29
	كانون الأول/ديسمبر	24	3	3	5	1	36
المجموع		**222**	**29**	**59**	**31**	**60**	401
2022	كانون الثاني/يناير	19	–	4	1	1	25
	شباط/فبراير	10	2	2	1	6	21
	آذار/مارس	26	5	2	3	5	41
	نيسان/أبريل	15	5	4	3	5	32
	أيار/مايو	29	6	7	–	6	48
	حزيران/يونيه	13	1	3	–	2	19
	تموز/يوليه	30	3	23	2	1	59
	آب/أغسطس	11	–	4	2	2	19
	أيلول/سبتمبر	4	1	5	3	4	17
	تشرين الأول/أكتوبر	9	2	5	–	6	22
	تشرين الثاني/نوفمبر	16	2	6	1	1	26
	كانون الأول/ديسمبر	10	1	1	1	–	13
المجموع		**192**	**28**	**66**	**17**	**39**	**342**
2023	كانون الثاني/يناير	14	1	7	1	2	25
	شباط/فبراير	16	4	3	2	–	25
	آذار/مارس	9	4	3	–	5	21
	نيسان/أبريل	20	–	10	1	–	31
	أيار/مايو	4	1	5	1	1	12
	حزيران/يونيه	4	2	5	1	4	16

		مسدس	*مسدس دوار*	*بندقية*	*بندقية صيد*	*سلاح يدوي الصنع*	*المجموع*
	تموز/يوليه	9	2	3	1	4	19
	آب/أغسطس	13	1	1	–	1	16
	أيلول/سبتمبر	13	2	4	1	1	21
	تشرين الأول/أكتوبر	18	3	2	3	5	31
	تشرين الثاني/نوفمبر	10	4	1	–	2	17
	كانون الأول/ديسمبر	10	1	6	1	13	31
المجموع		**140**	**25**	**50**	**12**	**38**	**265**
2024	كانون الثاني/يناير	5	1	1	2	1	10
	شباط/فبراير	7	1	6	4	3	21
	آذار/مارس	7	1	6	–	3	17
	نيسان/أبريل	22		13	–	–	35
	أيار/مايو	7	3	2	–	1	13
	حزيران/يونيه	15	–	5	–	4	24
	تموز/يوليه	15	1	3	4	4	27
	آب/أغسطس	19	3	6	–	1	29
	أيلول/سبتمبر	13	3	14	1	1	32
	تشرين الأول/أكتوبر	16	1	17	2	5	41
	تشرين الثاني/نوفمبر	12	3	4	2	1	22
	كانون الأول/ديسمبر	–	–	–	–	–	–
المجموع		**138**	**17**	**77**	**15**	**24**	**271**

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وشرطة الأمم المتحدة.